الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي
للمدة (1994ـ2014) دراسة تحليلية

أ. د. فارس كريم بريهي /كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ ميس عبد الأمير كشيش

تاريخ التقديم:2017/4/16
تاريخ القبول:2017/8/30

المستخلص

يبرز هدف هذه الدراسة هو بيان واقع القطاع التجاري للعراق ومحاولة التطرق نحو الفرص المتاحة للنهوض بهذا القطاع من خلال الكشف عن المعوقات ذات التأثير السلبي على الميزان التجاري، حيث تكمن مشكلة البحث مما يعاني منه القطاع التجاري في العراق من تردي جانب الصادرات وأقتصاره على قطاع واحد وهو القطاع النفطي دون القطاعات الأخرى وبالمقابل زيادة جانب الأستيرادات السلعية الأستهلاكية بشكل كبير ومن ثم أغراق السوق المحلية بها .

وتبرز أهمية البحث من خلال التعرف على أهم المعرقلات الأساسية التي تواجه القطاع التجاري في العراق وكيفية النهوض به من خلال أتباع سياسات تصديرية وأستيرادية رشيدة وكيفية الحد من أرتفاع أسعار السلع المحلية من خلال تخفيض تكاليف الأنتاج والحد من الاستيرادات الخارجية، حيث توصل الباحث الى أهم استنتاج عدم قدرة الصناعات المحلية على الاستمرار بالإنتاج والمنافسة في الاسواق المحلية فضلاً عن الاسواق الخارجية فضلا عن سوء توزيع وأستخدام المواد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام الى جانب عدم وجود أستراتيجية واضحة لرفع جودة وكفاءة القطاعات الصناعية والزراعية عن طريق هذه الموارد المالية مما أنشأ عنها انكشاف أقتصادي للعالم الخارجي، ويوصي الباحث، تشريع وتنفيذ قانون التعريفة الكمركية وتحقيق العدالة في تحمل العبء الضريبي وضرورة وضع خطط نحو أستغلال العوائد النفطية بصورة مركزة لغرض ألاستثمار في القطاعات الغير نفطية (الصناعية والزراعية) ورفع قدرتها الانتاجية من حيث الجودة والقدرة التنافسية وأنتاج ما يمكن أنتاجه في الداخل والحد من أستيراده.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الخبرة، الكفاءة، الجودة.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 101 المجلد 23
الصفحات 335ـ319

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد بشكل اساس على موارد النفط الخام الامر الذي جعله يعيش في حالة تخلف في معدلات النمو للقطاعات السلعية الغير نفطية على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانات المتاحة وذلك بسبب اهمال القطاعات الانتاجية الاخرى وهيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي والصادرات بصورة كاملة ويعد القطاع المسؤول عن تمويل ايرادات الدولة، وتعد فترة حرب الخليج عام 1991 تمثلت بفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الاخرى والتي على أثرها انخفض انتاج النفط بسبب منع تصديره، وتم رفع الحضر الجزئي عن تصدير النفط عام 1996 اخذت هيمنة النفط تزداد واستمرت هذه الزيادة الى عام 2003 وبعد هذا العام خصوصاً للمدة (2007_2014)، مما ولد نتائج سلبية على الميزان التجاري للبلد نتيجة تزايد حجم وانواع الاستيرادات السلعية وعدم قدرة المنتج المحلي على منافستها من حيث السعر والجودة فضلا عن الاعتماد المطلق على سلعة النفط غير المستقرة سعرياً كصادرات .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال التعرف على أهم المعوقات الأساسية التي تواجه القطاع التجاري في العراق وكيفية النهوض به من خلال أتباع سياسات تصديرية وأستيرادية رشيدة.

مشكلة البحث

يعاني القطاع التجاري في العراق من تردي جانب الصادرات وأقتصاره على قطاع واحد وهو القطاع النفطي دون القطاعات الأخرى وبالمقابل زيادة جانب الأستيرادات السلعية الأستهلاكية بشكل كبير ومن ثم أغراق السوق المحلية بها .

هدف البحث

أن هدف هذه الدراسة هو بيان واقع القطاع التجاري للعراق ومحاولة التطرق نحو الفرص المتاحة للنهوض بهذا القطاع من خلال الكشف عن المعرقلات ذات التأثير السلبي على الميزان التجاري، وفي ضوء ذلك قسم البحث الى ثلاث مباحث ويتضمن المبحث الأول أطار مفاهيمي ونظري للتجارة الخارجية.. ويتضمن المبحث الثاني تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للعراق للمدة (2014_1994) يتضمن المبحث الثالث الفرص المتاحة للنهوض بالتجارة الخارجية للعراق

المبحث الأول

التجارة الخارجية.. أطار مفاهيمي ونظري

اولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية (الوادي وأخرون، 2009: ص 268)، وكما ينصب مفهوم التجارة الخارجية" على معاملات التجارة الخارجية في صورها الثلاث (السلع، الافراد، رؤوس الاموال) والتي تنشأ سواءً بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات أقتصادية لدول مختلفة"(العصار وأخرون، 2000: ص12)

أن المعاملات التجارية كانت تحدث مابين الدول لها صفتان الاولى صغر حجم الصفقات التجارية والثانية أقتصار التعامل على السلع (البضائع) دون الخدمات أو تدفق رؤوس الاموال وبعدها أطلق على هذا التعامل بالتجارة الخارجية لتتميز عن التجارة المحلية (الداخلية) (عبد القادر،2022: ص17)

وتحدث التجارة الخارجية مابين وحدتين كل وحدة منها تتميز بميزة نسبية فتؤدي الى حدوث مزايا مختلفة مثلاً الاختلاف النسبي في الاسعار فهذا الاختلاف يؤدي الى أختلاف تكلفة الانتاج مما يؤدي الى تحفيز التجارة مابين الوحدتين (شفيع،2008: ص2)

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اغلب الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، لما تخلقه من شبكة متكاملة من الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة وتؤثر في مختلف جوانب انشطتها الاقتصادية، وظهرت التجارة الخارجية نتيجة أتساع الرقعة الجغرافية التي تضم سوق التبادل الاقتصادي بحيث أصبحت تتم بين أقاليم مختلفة ومتنوعة الامر الذي جعل لها صفة وطابع خاص يميزها عن التجارة المحلية أو الداخلية وتعد التجارة الخارجية أهم مقومات ونجاح وأزدهار الاقتصاد لأي دولة وتكمن هذه الاهمية على المستوى الخارجي كما يلي :

1- تقسيم العمل والتخصص- تؤدي التجارة الخارجية الى تقسيم العمل والتخصص على مستوى دول العالم فهنالك بلدان تتميز بوفرة مواردها الطبيعية ومن ثم يجب عليها تصدير مواد الخام وأستيراد السلع النهائية من الدول المتقدمة في العمل (satnalika ،2013: 5)

2- تلعب التجارة الخارجية دوراً فعالاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، حيث تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الانمائية. (الوادي وأخرون،2009:ص 271)

3- تعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة وكفاءة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وأنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري (الوتاري،1980: 58)

أما على المستوى الداخلي :

1- توفير خيارات متعددة - فالتجارة الخارجية تساعد في توفر خيارات أفضل للمستهلكين كما يجعل المنتجات الجديدة متاحة لكل دول العالم مما يتيح للمستهلكين مجموعه واسعة من الخيارات للأختيار ما بينهما (satnalika ،2013: 5)

2- تعد التجارة الخارجية عامل أضافة للدخل القومي عن طريق نمو الصادرات الذي يؤثر أيجابياً في نمو الدخل القومي بسبب مضاعفة التجارة الخارجية، أذ تقوم تلك التجارة على توسيع نطاق السوق الذي يؤدي الى توسيع الانتاج وأستغلال الموارد المعطلة من المدخلات والمخرجات وزيادة التقدم التكنولوجي وتطوير القدرة الانتاجية المحلية (سلمان، 2015: ص3)

3- تساعد في نقل وتطوير التكنولوجيا مابين البلدان ونقل الثقافة الحضارية.وخلق علاقات طيبة مابين البلدان ويقوي علاقاتها الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال عقد الاتفاقات التجارية

4- المساواة مابين الاسعار فالتجارة الخارجية تساعد على أستقرار العرض والطلب مما يؤدي بدوره الى أستقرار الاسعار والمحافظة على ميزان المدفوعات فكل دولة تسعى للمحافظة على ميزان مدفوعاتها فمن خلال الاستيرادات يتدفق النقد الاجنبي أو من خلال صادراتها.

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية:

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم الى مشكلة الندرة النسبية وتعدد الاسباب على النحو الاتي:

أما أن يكون هناك أختلاف في امكانيات الانتاج من دولة الى أخرى أو أختلاف في المستوى التقني مابين الدول أو هناك أختلاف في تكاليف الانتاج أو يمكن تسعى دول أخرى الى ربح تجاري وتصريف فائض الانتاج حتى تستطيع أن ترفع من مستويات المعيشة .

ويشير ذلك الى "أن كل دولة ليس لديها المقدرة لأنتاج جميع السلع والخدمات مما عليها أن تتخصص كل دولة بأنتاج سلعة تؤهلها طبيعتها وظروفها وأمكانياتها ألاقتصادية وأن تقوم تقوم بمبادلة تجارية لتصريف فائض هذه السلعة مما يخدم مصالحها الاقتصادية"(الوادي وأخرون ،2009: ص269)

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن التجارة الخارجية تفيد البلد من طريقين رئيسيين أحدهما يستطيع المستهلكون الحصول على سلع أكثر وبتكلفة أقل من خلال التخصص والتبادل بدل من محاولة كل دولة الاكتفاء الذاتي وأنتاج كل شيء يحتاجه بنفسه والاخر هو ان تستخدم الموارد النادرة بكفاءة أعلى أذا كان كل بلد يركز على السلع التي يستطيع أنتاجها بكفاءة أكبر من البلدان ألاخرى.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للعراق للمدة (1994_2014)

تجارة العراق الخارجية والميزان التجاري :

يعد الاقتصاد العراقي أقتصاد ريعي يعتمد على أيرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وفي تمويل النشاط الحكومي والموازنة العامة للدولة وأن استمرار الاعتماد على القطاع النفطي للتمويل دون القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة وعدم الاهتمام بهذه القطاعات وعدم رفع نسبتها في تكوين الناتج المحلي الأجمالي الى جانب النفط الخام يجعل الأقتصاد العراقي غير مستقر وذلك لحاجة الاقتصاد العراقي للتنويع في تجارته الخارجية والداخلية من أجل النهوض بالأقتصاد العراقي، وأن اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل الجزء الأعظم من النفقات العامة للدولة يعود لأنخفاض الايرادات غير النفطية .

أولاً : الصادرات

تعد الصادرات من المؤشرات المهمة لقياس حجم أو مستوى التجارة الخارجية فكلما أرتفعت نسبتها كلما كان أنعكاسها ايجابي على الميزان التجاري، أما عندما نتحدث عن الصادرات العراقية قد لا تشكل أهمية كبيرة وذلك لأعتمادها على جانب واحد وهو الجانب النفطي وعدم أعتمادها على القطاعات الأخرى الغير نفطية وما له من أثر سلبي على الصادرات العراقية مما أدى الى الاختلالات الكبيرة من حيث التنوع التصديري واهمال القطاعات الغير نفطية أدى الى ضعفها من حيث القدرة التنافسية وجودة أنتاجها وعدم قدرتها على منافسة المنتوجات الخارجية في الاسواق الاخرى.

1- الصادرات العراقية للفترة (1994_2002)

تعد هذه المدة من أخطر الفترات على الأقتصاد والصادرات العراقية بشكل خاص فمنذ فرض الحصار على الصادرات العراقية بعد حرب الخليج أنخفضت الصادرات النفطية بنسبة كبيرة كما مبين في جدول (1) حيث وصلت في عام 1994 الى (421) مليون دولار والصادرات الاجمالية (453) مليون دولار وبقيت منخفضة حتى رفع الحضر الجزئي أمام الصادرات العراقية بموجب مذكرة التفاهم عام 1996 حيث تمثلت هذه الاتفاقية التي عقدت بين العراق والامم المتحدة وسمية برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، أذ سمح للعراق بتصدير النفط بقيمة (2) مليار دولار كل ستة أشهر وخلال هذه الفترة عاود النفط العراقي الى الاسواق العالمية وبشكل رسمي وتحت أشراف ألامم المتحدة حيث أستمرت الصادرات بالارتفاع لعام 2002 فسجلت الصادرات الاجمالية (13250) مليون دولار والصادرات النفطية سجلت (12593) مليون دولار وكما يتضح ذلك من خلال شكل رقم (1) الية هذا التذبذب .

2- الصادرات العراقية للفترة (2003_2007)

تعد هذه المدة متميزة للأقتصاد العراقي أذ أحتل النفط نسبة كبيرة من الصادرات العراقية فضلاً عن أرتفاع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الأجمالي والتي بلغت بنسبة أكثر من97% من الصادرات الاجمالية ولكن نتيجة تدمير البنى التحتية والقاعدة الانتاجية النفطية وغير النفطية تراجعت الصادرات في عام 2003 الى (7519) كما مبين في جدول (1) والشكل (1)، ولكن خلال المدة 2004_2006 عملت السلطات المحتلة على دعم الانتاج النفطي وتصديره بهدف توفير أيرادات تحتاجها الحكومة والاقتصاد فزاد الأنتاج النفطي حيث وصلت الصادرات النفطية لعام 2006 الى (20465) مليون دولار والصادرات الكلية الى (30529) مليون دولار ، وأستمر النفط بالهيمنة على الصادرات العراقية الى عام 2007 أذ وصلت الى (39433) مليون دولار والصادرات الكلية الى(40448) مليون دولار .

وتشكل السلع الاخرى غير النفطية بنسبة متواضعة جداً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية كما يكشف عن ضعف البنية التصديرية مما يلاحظ أن القطاعات غير نفطية سواء الزراعية أو الصناعية وغيرها من القطاعات الأخرى تراجعت بنسبة كبيرة حيث أنها لم تتعدى (8%) نتيجة أهمالها وضعف جودتها، وتراجع الانتاج السلعي المحلي على الرغم من أتباع اسعار صرف تشجيعية وجدير بالذكر أن الصادرات للسلع الاخرى المهربة منها الذهب قد ارتفعت نظراً لحرية انتقال السلع دون قيد أو شرط وفتح التجارة الحدودية دخول وخروج .

3- الصادرات العراقية للفترة(2008_2014)

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) تراجع الصادرات النفطية العراقية لعام 2008 و2009 نتيجة الازمة المالية العالمية مما أدى الى قلة الطلب على النفط من قبل الدول الكبرى وعدم قدرتها على تمويل استيراداتها النفطية ، ولكن سرعان ما أزدادت اسعار النفط وبدأت الصادرات النفطية بالارتفاع من جديد فوصلت الصادرات النفطية لعام 2012 الى (94028) مليون دولار وترجع هذه الزيادة لمنح تراخيص للشركات الاجنبية للاستثمار النفطي وأنشاء المحطات التصديرية البحرية الجديدة مؤخراً التي ساهمت في زيادة مبيعات النفط الخام وأستمرت هذه الزيادة الى أن عاود النفط بالانخفاض في عام 2014 حيث وصلت الصادرات النفطية عام 2014 الى (84100) مليون دولار والصادرات الكلية الى (84500) مليون دولار ، وبالنظر الى تركيب الانتاج السلعي للصادرات خلال الفترة (2008_2014) نجد الصادرات المصنعة كل من المشروبات والاغذية واللحوم والزيوت والمواد الكمياوية وغيرها لا تتجاوز (1%) من أجمالي الصادرات نظراً لعدم وجود مصانع ومعامل أنتاجية ذات كفاءة وجودة حتى تستطيع منافسة سلع الدول الاخرى فضلا عن أرتفاع تكاليف أنتاجها

جدول(1) قيمة الصادرات النفطية والكلية للعراق للمدة (1994_2014)

مليون دولار

السنة	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية %	نسبة الصادرات السلعية غير النفطية %
1994	32	421	453	92	8
1995	38	461	496	92	8
1996	51	680	731	93	7
1997	322	4280	4602	93	7
1998	389	5 111	5500	92	8
1999	25171	12104	13067	92	8
2000	609	19771	20380	97	3
2001	825	15685	16510	97	3
2002	657	12593	13250	95	5
2003	471	7519	7990	94	6
2004	739	17751	18490	96	4
2005	49	23648	23697	99	1
2006	64	30465	30529	99	1
2007	1015	39433	40448	97	3
2008	2615	61111	63726	95	5
2009	737	41668	42405	95	5
2010	2309	52290	54599	95	5
2011	2629	83006	85635	96	4
2012	70	94861	94931	99	1
2013	188	89553	89741	99	1
2014	1735	82394	84129	99	1

المصدر:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أعداد متفرقة

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة

شكل (1)
قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية للعراق للمدة (1994_2014)

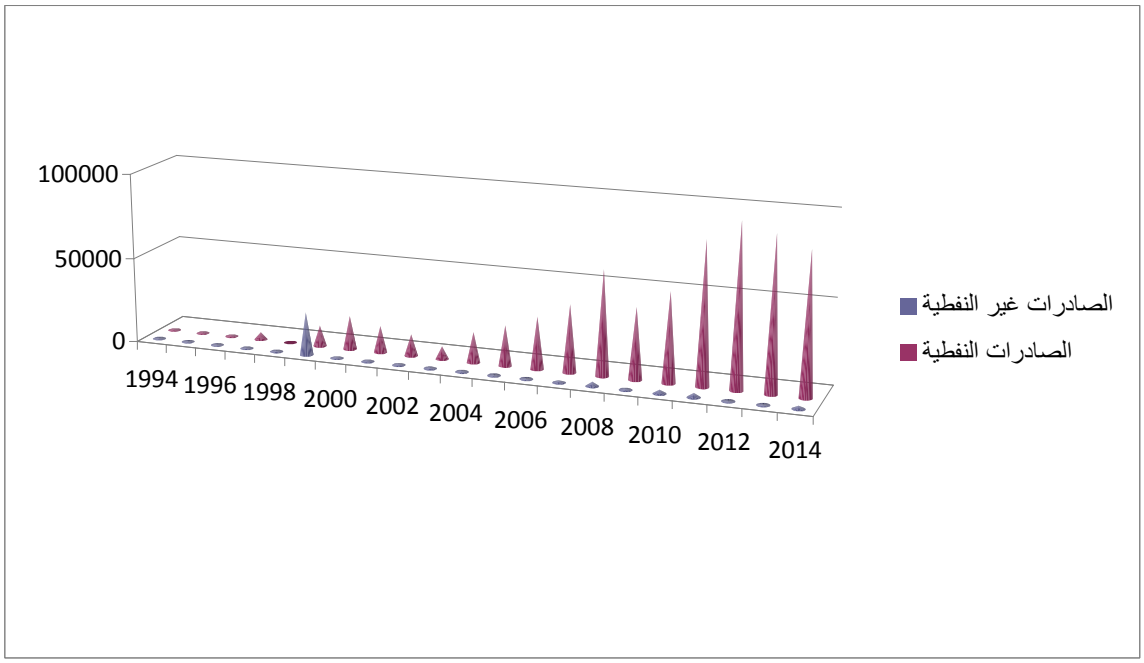

المصدر: من أعداد الباحث أستناداً الى بيانات الجدول (1)

ثانياً: الاستيرادات

تعد الاستيرادات من المقاييس المهمة لقياس درجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليها البلد من خلال تجارته الخارجية وذلك عن طريق السلع المستوردة أستهلاكية كانت أم انتاجية فضلا عن أنها تسهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات الانتاج لأتمام عملية التنمية ، أما السوق العراقية فأنها تعتمد أعتماد كبير على السلع المستوردة وذلك لسد الطلب المحلي الذي يعجز عنه الجهاز الانتاجي العراقي في تلبية كافة الاحتياجات المحلية وهذا الامر أنعكس سلباً على الصناعات المحلية وذلك لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي تتميز بجودة ودقه عالية في الانتاج أضافة الى أسعارها المنخفضة التي تتناسب مع امكانية المستهلك مقارنه مع أسعار السلع المحلية التي تعتبر عالية نتيجة تكاليف أنتاجها المرتفعة

1- الاستيرادات العراقية للفترة (1994_2002)

تعد فترة الحصار المفروض على العراق خلال فترة تسعينات القرن الماضي من الفترات التي لها أنعكاس سلبي على الاستيرادات العراقية لعدم أمكانيته على أستيراد ما يحتاجه السوق المحلي من المواد الاستهلاكية والانتاجية مما كان له أثر في نقص المعروض السلعي وتسبب في أرتفاع أسعار المنتجات السلعية والخدمية والجدول (2) والشكل (2) يبين قيمة الاستيرادات عام 1994 والتي وصلت الى (499) مليون دولار . مما نجم عنها أثار تضخمية كبيرة وأستمر الى أن تم عقد مذكرة التفاهم في عام 1996 لأستيراد حاجات القطاع الخاص من السلع الغذائية والطبية فوصلت قيمة الاستيرادات في عام 1997 الى (4419) مليون دولار وأستمرت هذه الزيادة حتى وصلت في نهاية عام 2002 الى (16817)مليون دولار .

2- الاستيرادات العراقية للفترة (2003_2007)

شهدت هذه المدة نسب متذبذبة للأستيرادات وذلك نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 مما أدى الى أنخفاض كبير فيها حيث وصلت قيمة الاستيرادات الى (9934) مليون دولار ، اما بعد أن أستقر الوضع في العراقي بدأت الاستيرادات بالتزايد ففي عام 2005 وصلت الى (23532) مليون دولار ولكن سرعان مادخل العراق في موجة متأزمة من الأوضاع الداخلية الصعبة أدت الى أنخفاض كبير بقيمة الاستيرادات حتى وصلت في عام 2007 الى (21332) مليون دولار، ومن خلال الجدول (2) يبين أن بنية الاستيراد الاجمالي للعراق تسيطر عليها المكائن والمعدات التي تحتل المركز الاول بقيمة (7749) مليون دولار في عام 2007 وقد تبعتها المصنوعات المتنوعة بقيمة (3187) مليون دولار وهو الامر الذي يدل على ان الاقتصاد العراقي مازل اقتصاد نامي معتمد على السوق الخارجية في تلبية احتياجاته السلعية ذات الجودة والنوعية وتكنولوجية عالية وضعف القاعدة الانتاجية.

3- الاستيرادات العراقية لفترة (2008_2014)

تتميز هذه المدة بالزيادة الكبيرة والغير منضبطة في الاستيرادات وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية وما تدره من ايرادات عالية ودخول العملة الصعبة للبد وزيادة الانفاق الحكومي الغير رشيد مما أدى أرتفاعات كبيرة في الاجور والرواتب ونتيجة لذلك زاد الطلب المحلي على السلع الانتاجية وفي المقابل عدم وجود معروض سلعي لسد هذا الطلب مما أضطر الى اللجوء نحو زيادة الاستيرادات الاستهلاكية حيث وصلت قيمة الاستيرادات في عام 2009 الى (36858) مليون دولار وأستمرت هذه الزيادة حتى عام 2014 بقيمة (3764)مليون دولار ، ومن خلال الجدول(2) والشكل (2) يبين أستمرارية المكائن ومعدات النقل في سيطرتها على البنية الاستيرادية للعراق حيث وصلت اعلى نسبة لها خلال هذه المدة بقيمة (22,717) مليون دولار في عام 2013 ، فضلا عن استحواذ نسبة كبيرة من استيراد مواد الخام الغير غذائية ويعود الى ضعف القطاع الصناعي وعدم وجود ضوابط ومحددات للأستيرادات العراقية والافتقار الى تمويل مالي يدعم هذا القطاع الذي يهيمن على الاستيرادات واستحواذه على السوق المحلية فضلا عن عدم وجود سياسة حمائية لحماية المنتوج الوطني من السلع الرخيصة والغير رصينة.

جدول(2)

البنية السلعية لقيم الاستيرادات في العراق للمدة (2003_2014)

(مليون دولار)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية والزيوت	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيميائية	السلع المصنوعة	مكائن ومعدات نقل	السلع والمعاملات غير مصنفة
2003	566	24	10	80	103	1,620	7,356	13
2004	1,008	373	2,100	1,362	1,432	1,779	9,264	608
2005	1,115	414	2,320	1,504	1,582	1,967	10,234	671
2006	990	368	2,060	1,335	1,404	1,747	9086	595
2007	1,357	354	1,985	1,286	1,353	2,287	7,749	574
2008	2,558	639	3,479	2,272	2,378	4,047	13,666	1,029
2009	2,567	692	3,767	2,640	2,575	4,381	14,798	11,115
2010	2,942	790	790	4,304	2,811	2,942	5,006	6,939
2011	3,202	860	860	4,685	3,059	3,203	5,450	7,553
2012	2,953	1,062	1,062	5,783	3,776	3.954	6,727	9,323
2013	3,939	1,058	5,762	5,762	3,763	3,939	6,703	9,290
2014	3,563	957	5,212	3,403	3,563	6,062	20,473	1,542

المصدر- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة

شكل (2)
قيمة الاستيرادات العراقية للمدة (1994_2014)

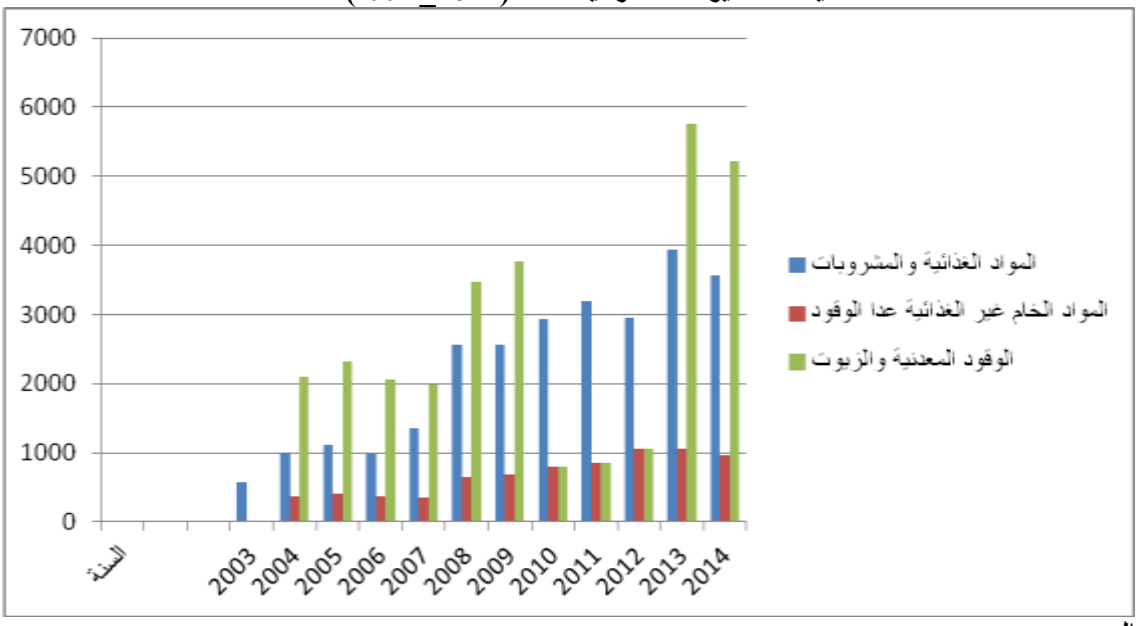

المصدر:
_من أعداد الباحث أستناداً الى بيانات الجدول (2)

ثالثاً : الميزان التجاري العراقي للمدة (1994_2014)

يعُبر الميزان التجاري العراقي عن الفرق مابين قيمة صادراته وقيمة وألاستيرادات أذ يشكل محوراً فاعلاً ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقصاد العراقي ، ويلاحظ من الجدول (3) والشكل رقم (3) أن الميزان التجاري العراقي يتذبذب بصورة ملحوظة مابين الفائض والعجز فقد شهدت فترة التسعينات عقوبات دولية متمثلة بالحصار الاقتصادي والحروب المتلاحقة خلال هذه الفترة مما تفاقم العجز وخاصة في عام 1994 حيث بلغ العجز (46_) مليون دولار.

وخلال المدة (2000- 1997) سجل الميزان التجاري العراقي فائضاً ويرجع السبب الى تطبيق مذكرة التفاهم للأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) الذي سمح بتصدير النفط العراقي سمح للعراق ببيع جزء من نفطه مقابل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استخدامها في اعادة بناء جزء من مرافق الخدمات العامة في العراق، واستمر هذا الفائض في الميزان التجاري حتى عام 2001 ، أما بعد عام 2003 نتيجة الاحتلال الامريكي وتسبب التغيرات الكبيرة ومنها أرتفاع القدرة الشرائية التي أدت الى أرتفاع الطلب الخاص وأرتفاع حجم الانفاق التشغيلي للموازنة الحكومية والبالغة أكثر من 70% مما أدى الى أرتفاع الطلب العام ،حيث يتضح لنا أن الطلب الكلي المتمثل بالطلب الخاص والعام قد أرتفع مما سبب الى زيادة الطلب الكلي الامر الذي أنعكس أيجابياً على زيادة الاستيرادات كون الجهاز الانتاجي العراقي ضعيف وعدم قدرته على سد الطلب المحلي المرتفع أضافة الى تغيير النظام وعدم الاستقرار الامني مما جعل الميزان التجاري يسجل عجزاً بنسبة (1944_) أما خلال المدة (2008_2005) سجل الميزان التجاري فائضاً ، ولكن سرعان ما سجل عجزاً في عام 2009 بنسبة (5547_) وذلك بسبب الازمة العالمية وما لها من تأثير في تغيرات أسعار النفط المصدر مما تراجعت حجم الصادرات العراقية أما خلال فترة (2014_2010) سجل الميزان التجاري فائضاً أيجابياً

جدول (3) الصادرات النفطية والصادرات الكلية والأستيرادات الكلية والميزان التجاري في العراق للمدة (1994_2014) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية	قيمة الصادرات الكلية	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري
1994	421	453	499	(46)
1995	461	496	665	(169)
1996	680	731	3532	(2801)
1997	4280	4602	4419	183
1998	5 111	5500	5983	(483)
1999	12104	13067	10917	215
2000	19771	20380	13210	717
2001	15685	16510	13832	2678
2002	12593	13250	16817	(3567)
2003	7519	7990	9934	(1944)
2004	17751	18490	19954	(1464)
2005	23648	23697	23532	165
2006	30465	30529	22009	852
2007	39433	40448	21332	19116
2008	61111	63726	32888	30838
2009	41668	42405	36858	5547
2010	52290	54599	39275	15324
2011	83006	85635	50581	35054
2012	70	94931	24443	70488
2013	188	89741	33383	56358
2014	1735	84129	3764	80365

المصدر:

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أعداد متفرقة

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة.

* الارقام داخل القوسين تشير الى العلامة السالبة

شكل (3) الميزان التجاري العراقي للمدة (1994_2014)

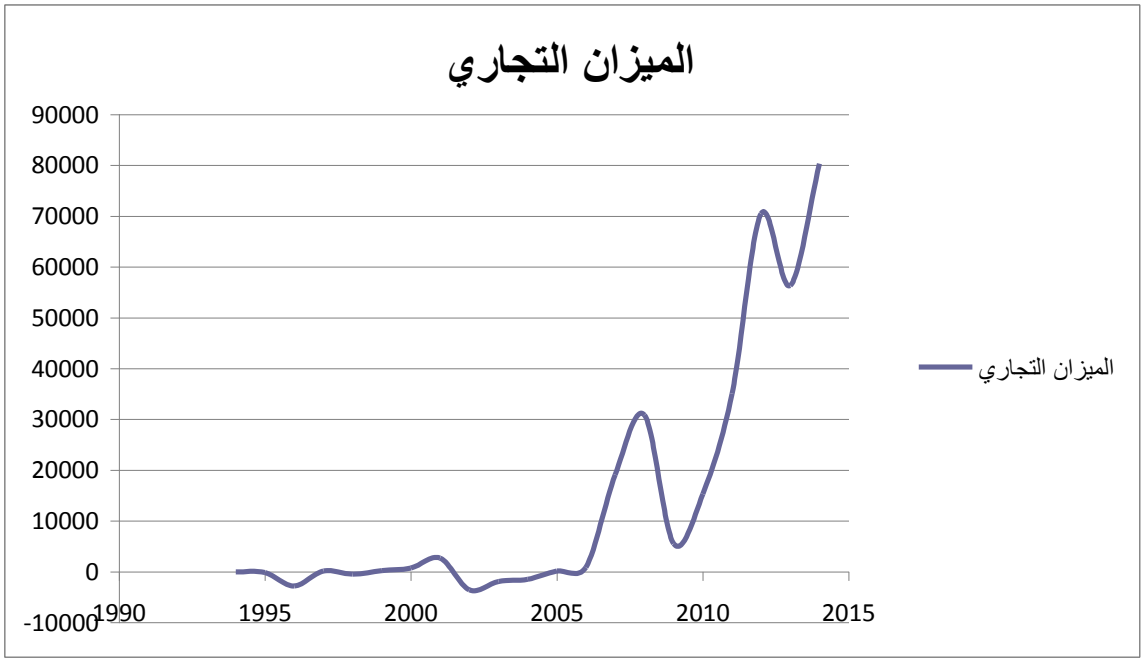

المصدر:

_من أعداد الباحث أستناداً الى بيانات الجدول (3)

_درجة الانكشاف الاقتصادي:

يبين هذا المؤشر يبين مدى تبعية الدولة للخارج فأرتفاع هذا المؤشر يعني زيادة تبعية الدولة للخارج وانخفاضه يعني العكس ، فدرجة الانكشاف هي النسبة المئوية من قيمة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (حماد:2014)
ويسمى أيضاً مؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية وقياس مدى مساهمة الدولة في التجارة الخارجية بغض النظر عن درجة القيود المفروضة على هذه التجارة .
وسوف يتم أستعراض ثلاث مؤشرات للأنكشاف الاقتصادي لقياسه هي:

- نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي
- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
- نسبة التجارة الخارجية(الاستيرادات والصادرات) الى الناتج المحلي الاجمالي

حيث يرى هنريكس " أن أقتصاد دولة أذا تجاوزت نسبة أستيراداته من الناتج المحلي الاجمالي 20% يعد أقتصاداً مكشوفاً" (حسن :2008، ص16) .
سيتم تطبيق هذه المقاييس الثلاثة على الاقتصاد العراقي للمدة 2014_1994 من أجل التعرف على درجة الانكشاف الاقتصادي تجاه العالم، حيث يعد العراق من الدول الاكثر انكشافاً في العالم كونه يعتمد على القطاع النفطي في تجارته الخارجية وأن 90% من أيراداته من النقد الاجنبي تأتي من الصادرات النفطية.

أ- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي:

يفسر هذا المؤشر "أن ارتفاع النسبة الى 21% فأكثر تدخل الدولة ضمن منطقة الانفتاح التجاري " (مراد:2013، ص65) أي أن ارتفاع أو انخفاض قيمة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس مدى زيادة أو انخفاض الاعتماد على التجارة الخارجية في سد أحتياجات الاستهلاك والانتاج ، ومن خلال جدول (4) والشكل (4) نلاحظ أن النسبة ترتفع سنة بعد أخرى حيث بلغت النسبة في عام 1994(12.3%) أعلى نسبة لها نتيجة الاعتماد على المستورد الخارجي وذلك من أجل سد الطلب المحلي وعدم وجود عرض من قبل المنتج المحلي لسد هذا الطلب نتيجة تدمير البنى التحتية بعد حرب الخليج ، اما بعد عام 2003 ارتفعت النسبة الى (60.1%) نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق حيث بقيت هذه النسبة متذبذبة للعام 2007 بنسبة (24,2%) ، اخذت النسبة بالارتفاع المستمر بعد ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة صادرات النفط وفي المقابل زيادة ايرادات العراق النفطية وزيادة الانفاق العام من قبل الدولة والمستهلك المحلي وزيادة طلباته واحتياجاته وعدم وجود عرض لسدها مما أدى الى زيادة الانفتاح الخارجي للسلع المستوردة فوصلت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 الى (1,68%).

ب- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

يتضمن هذا المؤشر نسبة تقيس الصادرات خلال السنة المعمول بها الى حجم الناتج المحلي الاجمالي وأن "بلوغ تلك النسبة الى 25% فأكثر تعد مؤشر للأنكشاف التجاري" (مراد: مصدر سابق، ص65)من خلال جدول (4) والشكل رقم (4) نلاحظ مدى أرتفاع قيمة الصادرات العراقية وبالاخص النفطية منها فهي تتجاوز نسبة 25% مما يدل على درجة الانكشاف العالية ، فنجد أن نسبة الصادرات العراقية متذبذبة في سنوات الحصار والحضر على الصادرات العراقية خلال التسعينات ففي عام 1994 وصلت الى (11.2%) ، ولكن أخذت النسبة بالارتفاع بعد عام 1996 الى نسبة (11.9%) ، اما بعد عام 2003 أخذت النسبة بالارتفاع بشكل تدريجي الى أن وصلت الى(48.3%) ومن ثم عاودت بالانخفاض حيث شكلت بنسبة(37.6%) في عام 2014 .

ج- مؤشر نسبة التجارة الخارجية (صادرات والاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي:

ويأخذ هذا المؤشر حجم الصادرات والاستيرادات لكل سنة الى حجم الناتج المحلي الاجمالي لمعرفة مدى أنطباق معايير الانكشاف الاقتصادي وأن "أرتفاع النسبة الى 45% فأكثر مؤشراً على درجة الانكشاف التجاري" (مراد: مصدر سابق، ص67)

ومن خلال جدول (4) والشكل رقم (4) يبين لنا مدى العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد الوطني أذ تمثل الصادرات قوة شرائية أضافية جديدة كأحد مكونات الدخل القومي بوصفها مصدر حقن فيما يترتب عليها من زيادة الانفاق الاستهلاكي وتحريك عجلة الانتاج ثم الاستثمار بموجب الكفاية الحدية لرأس المال (الكناني:2013، ص104)

أما بالنسبة للأستيرادات فأنها تعد مصدر تسرب مع الاشارة الى أن الاستيرادات من السلع الرأسمالية ضرورية لزيادة الطاقة الانتاجية للأقتصاد الوطني تحت ظل ضعف الطاقة الانتاجية المحلية لمثل هذه السلع مما يدل على النسبة العالية التي سجلها الانكشاف الاقتصادي في عام 2003 بنسبة (108.4%) وبدأ بلأنخفاض بشكل تدريجي الى ان وصل في عام 2014 (39,2 %) ومن خلال المعادلة التالية يتم استخراج الأنكشاف الاقتصادي :

الانكشاف الاقتصادي= نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي + نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي

جدول (4)

درجة الانكشاف للاقتصادي العراقي للمدة(2014_1994) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي%	قيمة الاستيرادات الكلية	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي%	الانكشاف الاقتصادي%
1994	4034.00	453	11.2	499	12.3	23.5
1995	3476.00	496	14.2	665	1,91	16.11
1996	6097.00	731	11.9	3532	57.9	69.8
1997	6665.00	4602	69.0	4419	66.3	135.3
1998	8501.00	5500	64.6	5983	70.3	134.6
1999	14834.0	13067	88.0	10917	73.5	161.5
2000	16900.0	20380	145.0	13210	78.1	223.1
2001	17681.0	16510	93.3	13832	78.2	171.5
2002	17436.0	13250	75.9	16817	96.4	172.4
2003	16526.0	7990	48.3	9934	60.1	108.4
2004	26193.0	18490	70.5	19954	76.1	146.7
2005	36267.0	23697	65.3	23532	64.8	194.2
2006	54548.0	30529	55.9	22009	40.3	96.3
2007	74911.0	40448	54	21332	28.4	82.4
2008	130,204	63726	48,9	32888	25,2	74,1
2009	111,300.4	42405	38,0	36858	33.1	71,1
2010	138,516.7	54599	39,4	39275	28,3	67,7
2011	185749.6	85635	46.1	50581	27.2	73.3
2012	216,044.3	94931	43,9	24443	11,3	55,2
2013	229,327.3	89741	39.1	33383	14,5	53.6
2014	223,508.1	84129	37.6	3764	1,68	39,2

المصدر:

1- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة

2- النشرة الأحصائية السنوية لأوبك ، نشرات متفرقة

شكل (5)
درجة الانكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (1994_2014)

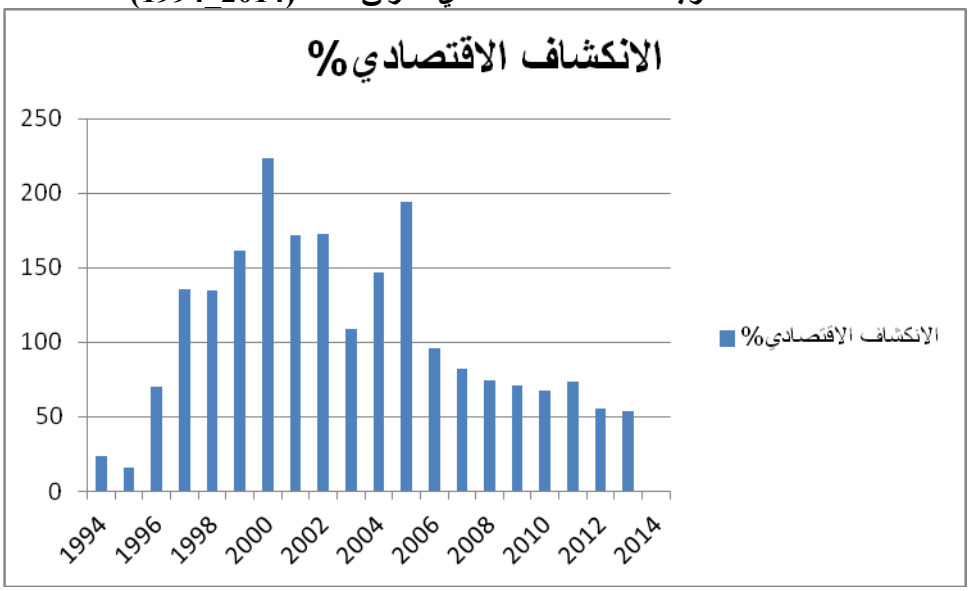

المصدر:
_من أعداد الباحث أستناداً الى بيانات الجدول (5)

وأستناداً لما تقدم من مؤشرات التجارة الخارجية للعراق فتبين أن القطاع التجاري يواجه جملة من التحديات تتمثل بالأتي:

1- وفقاً للواقع والمؤشرات يتضح ان السياسة التجارية تعاني من تخبط شديد وغياب للرؤية الواضحة ساعدا على توليد آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، تمثلت بارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية من مختلف السلع مقابل تصدير النفط الخام كسلعة رئيسية الامر الذي ساعد على زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد وبروز ظاهرة الاغراق السلعي داخل السوق المحلية.

2- ضعف حجم الصادرات، مازال الأقتصاد العراقي يعتمد على جانب واحد وهو النفطي المتذبذب ، أما بقية القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية باتت تتلاشى تدريجياً بسبب عدم وجود كفاءة وجودة أنتاجية ترفع من قدرتها التنافسية .

3_ عدم وجود سياسة تجارية أنتقائية بمستوى عالي لتعيد نضوع القطاعات الأنتاجية غير النفطية ولفترة محدودة على الأقل.

4_ التخلف التكنولوجي والتقني في معظم القطاعات الأنتاجية مما أدى الى أنخفاض الحصة السوقية للمنتج المحلي داخل السوق المحلية .

المبحث الثالث

الفرص المتاحة للنهوض بالتجارة الخارجية للعراق

أولاً- بناء سياسة تجارية ناجحة يجب ان تكون متلائمة مع اطار السياسة الاقتصادية للبلد يجب التوجه نحو اصلاح هذه السياسة وأتباع سياسة الحماية الجديدة من خلال تفعيل التعريفة الكمركية المتوازنة وبما يؤدي الى الحد من الاستيرادات ودعم القطاعات المحلية ذات القدرة التنافسية والجودة العالية لسد الطلب المحلي للمستهلك العراقي وتصريف الفائض عن طريق التصدير من جهة اخرى ، أي أن اولويات تحديد اطار عام للسياسة الخارجية المقترحة لمعالجة الخلل وتدني مستوى الاداء الاقتصادي ينبغي معالجة الارباك وعدم الاستقرار في اساليب التي

1 النشاط الاستيرادي

لغرض الحد من الاثار الضارة للأغراق السلعي ومنع دخول المواد والسلع غير ضرورية وغير الصالحة للأستهلاك البشري والسلع ذات الجودة المنخفضة ودعم المصانع المحلية يجب أعداد جداول بالسلع والمواد الممنوع أستيرادها وتصديرها وينبغي تراعي نسب التعريفة الكمركية خاصة للسلع الغذائية ، وتوفير متطلبات واحتياجات المراكز الحدودية من أنظمة حديثة ومتطورة بما يؤمن سرعة الانجاز وكافة الاجراءات المتعلقة بأصدار التصريحات الكمركية ، تأهيل أنظمة وأجهزة السيطرة النوعية (رشيد:2013،ص22)

2 النشاط التصديري

أن الخلل الحاصل في واقع الصادرات العراقية يعود الى أهمال أجهزه الدولة للتصدير وعدم تكريس الاهمية التي يستحقها لعدم أدراكهم لأهمية تأثيراته الايجابية على الحياه الاقتصادية وهذا الاهمال أدى الى تراجع القطاعات الصناعية والزراعية النشطة والتي تحتل النسب المرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي وتراجع أنتاجها وعدم قدرتها على سد الطلب المحلي لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة العالية الجودة وذات الاسعار المنخفضة فمن خلال التجارب والوقائع تؤكدان مسألة التصدير لا ينبغي أن تترك لجهود القطاع الخاص بل يحتاج الى دور وتدخل الدولة لأن عملية النهوض تحتاج الى قدرات مالية كبيرة وقرارات مركزية ملزمة وتخطيط دقيق هي في الحقيقة يتعذر القطاع الخاص تأمينها وأداؤها والتشديد على الجوانب المتعلقة بالجودة والنوعية ومراعاه الطرق الحديثة للأنتاج لتكون منافسة ومقبولة في السوق الخارجية

ثانياً_النهوض بالقطاع الصناعي:

أن القطاع الصناعي العراقي متدهور في جميع النواحي وذلك بأسباب تكمن بوجود المنافسة الخارجية واجتياحها بلأسواق المحلية وعدم قدرة الصناعة العر اقية مواجهة الاغراق السلعي لكون السلعة المحلية عالية التكاليف وبالتالي تكون ذات أسعار عالية مقارنة مع السلع المستوردة وذات الجودة العالية ، فلا بد من تأهيل كافة المنشأت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة حيث أصبحت هذه المنشأت غير قادرة على تسديد الرواتب والاجور ألا أنها لو تحقق لها الدعم الحكومي لعادت أفضل مما كانت علية وأمكانية مشاركة هذا القطاع في الموازنة العامة العامة الى جانب القطاع النفطي وذلك من خلال:

أ_تأهيل شركات القطاع العام وتحسين جودة أنتاجها بشكل تدريجي ورفع الكفاءة الانتاجية وتخفيض تكاليف أنتاجها وتلافي الهدر خلال عملية الأنتاج وأيقاف أستيراد ما يمكن أنتاجه كالجلود والالبسة والزيوت والاسمنت والالبان وغيرها من الشركات التابعة للقطاع الصناعي.

ب_في بادئ الأمر يتم أستيراد المكائن الصناعية الكبيرة ومن ثم تصنيعها محلياً ، وذلك لكونها تحتاج الى وقت طويل الأمد فلا بد من البدء بصناعة الحاجات الأساسية الصغيرة ومن ثم التوجه نحو الصناعات الكبيرة.

ت_العمل على تغيير كافة الأدارات الغير متخصصة بأدارات متخصصة ذات كفاءة وقدرة على أدارة المشاريع . والعمل على أدخال الموظفين والعاملين داخل الشركات بدورات تدريبية ودورات خارج البلاد وضمان مخالطة الكفاءات الموجودة خارج البلاد معهم .
ث_التمويل الحكومي المقدم للشركات التابعة للقطاع الصناعي وتقديم الحوافز لهم
ج_اتباع طرق حديثة لحل المشاكل التي تواجه الشركات سواء كانت في المنتج أو شكاوى الزبائن مثل مخطط أيشيكاوا وغيرها من الطرق الحديثة وذلك لكون هذه الشركات تفتقر لها .

ثالثاً_النهوض بالقطاع الزراعي:

توفر الموارد الطبيعية للعراق سواء موارد مائية وفيرة وأراضي زراعية صالحة للزراعة حيث تشمل (48) مليون دونم (الربيعي،2016) ، حيث يفترض أن العراق يصدر الأنتاج الزراعي لا يستورد ومن المقومات لتأهيل القطاع الزراعي أهمها:
أ_توزيع الحصص المائية حسب كل محافظة وكل منتوج لها ميزة نسبية بها.
ب_تفعيل الضرائب على المستورد الزراعي.
ت_تخفيض تكاليف الأنتاج وتخفيض أسعار المنتجات الزراعية وتقليل الأستيرادات الزراعية .
ث_تفعيل دور الحكومة من خلال منح القروض الزراعية للمزارعين وتعويض خسائرهم أضافة الى مراقبة تشغيل القروض من قبل المزارع وتفعيل الضرائب على المستورد الزراعي.
ج_دعم المزارعين بالأسمدة والبذور الصالحة للزراعة وتقديم الخبرات الزراعية لهم ومكافحة الأفات الزراعية التي تشكل خطر على البساتين .

4_أتباع التكنولوجيا

تسهم التكنولوجيا برفع جودة الأنتاج حيث تعد العوامل المؤثرة عليها مما تقدمه لرفع القدرات الانتاجية والانسانية وتحقيق الوفرة في الأنتاج والتقدم الصناعي والأجتماعي أيضاً فهي تلعب دور كبير في نشر الأفكار داخل المجتمع فالتكنولوجيا هي مكسب أنساني ليس حكراً لدولة دون أخرى وكما ذكرنا في أطار التجربة اليابانية على الرغم من فترات الركود مابعد الحرب العالمية الثانية حيث أستطاعت أن تستوعب جميع معطيات النموذج الغربي المادي مع الأحتفاظ بمقومات الشخصية اليابانية والمحافظة على قيمهم ولقد تطورت لديهم بشكل مذهل وسريع ، وأن الهدف من أدخال التكنولوجيا للقطاعات المحلية العراقية لتطوير وزيادة الأنتاج المحلي ورفع من جودة السلع المحلية ليتمكن المستهلك العراقي من الحصول على مجموعة سلع وخدمات متقدمة وكفوءة ، غير أن التقدم التكنولوجي يحدث عند الأرتقاء بجودة ومهارة وقوة عمل عالية وأستخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر أنتاجية حيث يتم رفع منحنى أمكانية الأنتاج نحو الأعلى سواء أستخدام تكنولوجيا عالية للعمل أو رأسمال أو اي عنصر من عناصر الأنتاج (تودارو،2009: ص173)

الأستنتاجات:

1_ سوء توزيع وأستخدام المواد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام الى جانب عدم وجود أستراتيجية واضحة لرفع جودة وكفاءة القطاعات الصناعية والزراعية عن طريق هذه الموارد المالية مما أنشأ عنها انكشاف أقتصادي للعالم الخارجي.
2_ زيادة القدرة الشرائية للفرد العراقي ومن ثم أدت هذه الزيادة نحو تفعيل الطلب الكلي في السوق العراقية وتلبية هذه الزيادة عن طريق فتح الأسواق المحلية للمستورد الاجنبي نتيجة لضعف مرونة الجهاز الأنتاجي لتلبية هذا الطلب.
3_يلاحظ أن السلع المستوردة هي سلع أستهلاكية وليس أنتاجية ومن ثم لم تسهم في رفع القدرة الأنتاجية للأقتصاد العراقي بل ساهمت في رفع الميل الحدي للأستهلاك.
4_يلاحظ مدى أختلال الصادرات العراقية غير النفطية وأنعدامها نتيجة ضعف المنتوج العراقي من حيث الجودة والمنافسة مع أرتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم أرتفاع أسعاره .

التوصيات:

بالاستناد الى الأستنتاجات التي توصل اليها الباحث فأنها تضع جملة من التوصيات للنهوض بالأقتصاد العراقي:

1_ ينبغي على الحكومة التخطيط لوضع صندوق عراقي يستقبل الايرادات النفطية عند ارتفاع اسعار النفط لتحييد الاثار السلبية وخصوصاً فوارق الاجور ما بين العاملين في القطاع النفطي والقطاعات الاخرى لرفع مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي

2_ ضرورة وضع خطط نحو أستغلال العوائد النفطية بصورة مركزة لغرض ألاستثمار في القطاعات الغير نفطية (الصناعية والزراعية) ورفع قدرتها الانتاجية من حيث الجودة والقدرة التنافسية وأنتاج ما يمكن أنتاجه في الداخل والحد من أستيراده.

3_ التوجه نحو نقل التكنولوجيا والمعلومات الحديثة من أجل تطوير العمليات الأنتاجية والهدف منه الأكتفاء الذاتي ومحاولة حماية المنتج المحلي من السلع المستوردة ومن ثم التوجه والسعي نحو تصدير الفائض.

4_ وضع حماية كمركية للسلع الأستهلاكية المستوردة ووضع سياسة أستراتيجية لأستيراد مستلزمات الأنتاج الرأسمالي .

5_ تشجيع المواطنين للأدخار والاستثمار في مشاريع مشتركة مع القطاع العام ومجدية وبالتالي يقل الطلب الأستهلاكي الغير رشيد ومن ثم أستقلال أدارتها عن الدولة وتبنيها فكرة المنافسة في سوق حرة مع مثيلتها من الاستثمارات .

6_ تقليل الانفاق الحكومي الخاص للرواتب والأجور لتقليل الطلب على السلع والخدمات وبهذا سوف يقلل الطلب المصاحب للتضخم، حيث تعتبر مشكلة التضخم هي مشكلة عرض ولهذا يتوجب اعتماد سياسة مالية تتبنى سياسة استثمار(صناعي ،زراعي) ذات جودة عالية مما سوف يزيد العرض على المدى الطويل.

المصادر:

أولاً:

أ الكتب

1_ تودارو، ميشيل تودارو، (2006)"التنمية الاقتصادية" ، تعريب: حسن،محمود حسن،محمود، محمود حامد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض.

2_ عبد السلام، تقي عبد السلام، (2006) "رؤية في مستقبل العراق "، الطبعة الأولى ، مركز العراق للدراسات، بغداد.

3_ عبد القادر، سيد متولي، (2011)، "الأقتصاد الدولي النظرية والسياسات" ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.

4_ الكناني، كامل كاظم ، (2013) ، "أرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الأستراتيجي" ، الطبعة الأولى ، دار الدكتور للعلوم، بغداد.

5_ الوادي محمود حسين ، العساف ، أحمد عارف، صافي ، وليد أحمد ، (2013) ، "الأقتصاد الكلي" ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.

ب_ الرسائل والاطاريح العلمية:

1_ سلمان ، مروة خضير، (2015) ، " التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الأقتصادي وتحديات الأنظام الى (wto) " رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد.

ت البحوث والمقالات:

1_ حماد ،أكرم ابراهيم، أكتوبر(2014) ،" درجة الانكشاف العربي والتبعية للخارج" ، دنيا الوطن، فلسطين https://pulpit.alwatanvoice.com

2_ الربيعي، حامد رحيم ،أذار(2016) "الديمقراطية التوافقية والريع النفطي في العراق" ، جريدة المشرق، بغداد.

3_رشيد، جهاد قادر، أذار (2013) ، "سياسة التجارة الخارجية المقترحة " ، العدد :16 ، عدد الصفحات (22_23)
4_فلاح شفيع ، (2008)، " التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية "، بحث منشور .
5_مراد، صاولي مراد، (2013) ، "الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد:417، تشرين الثاني.
6_ الوتاري، عبد العزيز ، (1980)، "التنمية في حقبة النفط" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 4 ، الكويت

ث التقارير الحكومية:

_البنك المركزي العراقي ، ملخص عن أحصائيات المؤشرات الأقتصادية البنك المركزي العراقي ، www.CBI.Org
2_جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء (1994- 2014) ، بغداد.
3_ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ،بغداد، 2008
4- جمهورية العراق ، وزارة التجارة العراقية ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، القسم التجاري، وثائق رسمية ، 2013 .

المصادر الاجنبية :

_Dominick Salvatore,(2011) " economie international cours et Problemes", MC craw- hill, paris

Structural imbalance of Iraqi trade balance for the period (2014_1994)

Abstract

The research is to use the specifications and detection of the main and secondary causes of the problems that lead to the weakness and low quality of local production in Iraqi companies and develop appropriate solutions to them, as Iraqi companies suffer from the low quality of production, And the adoption of the requirements of ISO 9001: 2008, which contributes to the development of production processes within the company, and through the field co-operation and survey conducted for public companies affiliated to the Ministry of Industry and Minerals, The importance of the research through the statement of the most important problems facing the General Company for vegetable oil industry in terms of low and weak in production quality and weak ability to compete imported products, and the most important conclusions reached by the researcher shows that the quality processes within the department (quality and ISO) without other sections The company's lack of interest in the development and training of its employees on the quality system and the lack of financial allocations for training courses and the non-use of technology to examine the products, but limited to the usual physical and chemical methods Due to the weakness of the technology in the company and recommends the researcher to increase the incentive of the worker through the equivalent of the active worker and the efficiency and experience and high costs and increased by senior management to achieve and improve the system of high quality. The work of courses and seminars to increase the experience and efficiency of staff working in technical departments.

Keyword: **Experience, Efficiency , quality** .